



واقع وتحديات الشمول المالي في العراق

م م جيهان علي ناصر
jihanali9193@gmail.com

م م امال حسين شاكر
amaaalh221@gmail.com

ا. د. حسن كريم الذبحاوي
hassank.hamza@uokufa.edu.iq
كلية المزاي

المستخلص

في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالشمول المالي من خلال تقديم خدمات مصرفية متطورة عن طريق شبكات الانترنت او الهاتف المحمول, اضافته الى اوصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع لاسيما أصحاب الدخل المحدود, اذ يهدف هذا البحث الى بيان اهمية الشمول المالي كونه يحد من الفقر, وقد اعتمد هذا البحث على مجتمع احصائي المتمثل بالقطاع المصرفي العراقي ولمدة (2018-2022) كونها تعطي انطباعاً حول واقع والتحديات التي تواجه الشمول المالي, وايضا اعتمد البحث على الجانب التحليلي للأبعاد و مؤشرات الشمول المالي للحكم عليها, لذلك تم التوصل الى مجموعه من استنتاجات أهمها : هو انخفاض مستويات أبعاد الشمول المالي في العراق على الرغم من وجود تزايد في المؤشر التجميعي للشمول المالي, لذلك توصل البحث بضرورة قيام السلطة النقدية باعتبارها الجهة المسؤولة عن التنويع فرص زيادة الشمول المالي بمتابعة دقيقة لما خططت له ضمن المعالجات التي أعدتها لذلك .

الكلمات المفتاحية (الشمول المالي، الاقتصاد العراقي، تحديات الشمول المالي)

Abstract

In recent years, interest in financial inclusion has increased by providing advanced banking services via the Internet or mobile phones, in addition to delivering banking services to the largest possible number of segments of society, especially those with limited income. This research aims to demonstrate the importance of financial inclusion as it determines the Poverty, This research relied on a statistical population represented by the



Iraqi banking sector for the period (2018-2022) as it gives an impression of the reality and challenges facing financial inclusion. The research also relied on the analytical aspect of the dimensions and indicators of financial inclusion to judge them, so a set of conclusions were reached, the most important of which is: the decline in levels of the dimensions of financial inclusion in Iraq despite the presence of an increase in the aggregate index of financial inclusion. Therefore, the research concluded that the monetary authority, as the entity responsible for diversifying opportunities to increase financial inclusion, must carefully follow up on what it has planned within the treatments it has prepared for this.

المقدمة

يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادة مستوى الشمول المالي داخل البلد وذلك عن طريق مجموعه من الإجراءات التي اتخذها لتحقيق هذا الهدف لأجل ان يكون هناك أكبر عدداً ممكناً من الجمهور داخل النظام المالي والاتجاه نحو التبادل الالكتروني بدلاً من التبادل النقدي، لذلك فإن الشمول المالي يرتبط ارتباطاً طردياً مع التطور التكنولوجي، ساعدت التكنولوجيا ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المصرفية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة .

من أهم أدوات التحليل التي تستخدمها البنوك المركزية والمؤسسات المالية المعنية بتحليل واقع القطاع المصرفي في البلدان النامية والمتقدمة فيها من خلال بيانات مالية وجغرافية، وفي هذا الاطار اتخذ صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء دوراً بارزاً وكبير على المستوى الدولي من خلال جمع البيانات ووضع معايير من اجل تحسين الشمول المالي وطرق قياسه .



المبحث الاول :

منهجية البحث

أولاً: أهمية البحث

تكمين أهمية البحث كونه يتناول موضوعاً حيويّاً احتل مكانة متميزة على الساحة المالية والمصرفية دولياً وإقليمياً، إذ تتمثل أهمية البحث من خلال التعرف على دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي فضلاً عن وضع الضوابط التي تسهم في فعالية نقاط البيع، الصراف الآلي، وتقديم الخدمات لكل فئات المجتمع إذ يعد الشمول المالي من الاهداف الواجب تطبيقها على المستوى المحلي لغرض دعم الاقتصاد الوطني.

ثانياً: مشكلة البحث

الشمول المالي يعني مدى إمكانية الوصول والاستخدام لمختلف الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي لفئات المجتمع المختلفة وبجودة عالية لتقادي بعضهم لاسيما أصحاب الدخول المنخفضة ولجئها إلى القنوات غير الرسمية والتي تصعب الرقابة عليها إضافة لكلفها العالية، كما أنه يعد القاعدة الأساسية لإرساء النمو المستدام في البلد، وعلى ضوء ذلك تتضح معالم مشكلة البحث الحالية عبر تأطيرها بالتساؤل الآتي:

- هل توجد تحديات تعوق تقدم وتوسع أبعاد الشمول المالي ؟
- هل كانت الدرجات المتحققة بالمستوى المقبول عند مقارنتها مع بعض الدول العربية ؟

هيكلية البحث

اشتمل البحث اربعة مباحث، تناول المبحث الاول منهجية البحث، اما المبحث الثاني تناول الاطار المفاهيمي للشمول المالي، اما المبحث الثالث تناول واقع مؤشرات الشمول المالي في العراق، في حين تناول المحور الرابع اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث .

المبحث الثاني : الجانب النظري

اولاً : مفهوم الشمول المالي



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكاميل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

تعددت مفاهيم الشمول المالي بحسب الكتاب والباحثين لأنه يوضح حالة يتمتع فيها جميع الأفراد والمجتمع بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة. إن الشمول المالي هو إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم والتي يتم تقديمها وذلك بطريقة مسؤولة ومستدامة وذلك كما عرفه البنك الدولي عام (2008). (معتوق وآخرون، ٢٠٢١: ٨٦) كما عرفه (عطية، ٢٠٢١: ٣٧٥) بأنه عملية إدراج مالي لضمان الحصول على منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة في المجتمع، وبخاصة ذات الدخل المنخفض، بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة، بواسطة المؤسسات المؤثرة في السوق. وعرفه (العمرى و العدي، ٢٠٢٣: ١٦) هو زيادة عدد الافراد معظمهم من الفقراء الذين يمكنهم الوصول الى الخدمات المالية الرسمية بشكل اساسي من خلال امتلاك حسابات مصرفية رسمية، مما يساهم من الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

ثانياً: - أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

تم تصنيف ابعاد الشمول المالي إلى ثلاثة ابعاد:- (Sriram,2018:31)

البعد الأول مكاني : بمعنى أن النظام المالي الرسمي يجب أن يصل إلى جميع المناطق بما فيها الريفية والنائية وينتشر بالتساوي .

البعد الثاني : يجب أن يهتم الشمول المالي القطاعي بالاحتياجات الانتمائية لجميع قطاعات الاقتصاد بما في ذلك الزراعة، والصناعة، ويهتم أيضاً في التصنيفات الفرعية للزراعة .

البعد الثالث: التأكيد على وصول الخدمات المالية الرسمية إلى الفئات الضعيفة وذوي الدخل المنخفض .

وهناك ثلاث ابعاد رئيسية للشمول المالي :-

البعد الأول : الوصول للخدمات المالية

يعد وجود حساب المعاملات الخطوة الرئيسية للشمول المالي بشكل واسع باعتبار الحساب المصرفي يمكن المجتمع بادخار المبالغ الفائضة، واستلام المدفوعات والتحويل منه، ويمكن أيضاً أن يكون حساب المعاملات بمثابة الخطوة الرئيسية لخدمات مالية أخرى، وهذا يعد السبب في ضمان وصول



الناس في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات الرسمي، وهذا ما أكدت عليه مجموعة البنك الدولي بخصوص توصياتها لتطوير الشمول المالي (حسين، 33: 2022)

البعد الثاني : بعد الاستخدام

يقوم هذا البعد بتحديد نسبة الذين يستخدمون الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية المصرفية وفي العادة يقاس هذا البعد بعدد المودعين والمقترضين لكل 1000 نسمة بالغ، والشيكات لكل مائة ألف من السكان البالغين، ونسبة مستخدمي الهاتف المحمول من الافراد لغرض تسديد مدفوعاتهم الى عدد السكان البالغين . (الصانغ ، 460: 2021)

البعد الثالث : جودة الخدمات المالية

يقصد بها تقديم منتجات مالية ذات جودة عالية لتلبي احتياجات المستخدمين وعادة ما تشير الجودة الى الاسواق التنافسية، ويكون دور الحكومات والهيئات المستقلة من خلال وضع المعايير التي تحفز مقدمي الخدمات المالية لجعل منتجاتهم سهلة الاستخدام ومعقولة الثمن، وتوجد العديد من العوامل التي تحدد جودة الخدمات المالية المتقدمة منها (وعي المستهلك، خدمات حماية المستهلك، فعالية الية التعويض، تكلفة الخدمات). (Rupayan and Saty, 2010: 1_3)

ثالثاً : اهداف الشمول المالي

يسعى الشمول المالي إلى تحقيق مجموعه من الأهداف التي يمكن تحقيقها عن طريق بناء نظام مالي شامل، ومن أهم هذه الأهداف الآتي

1. القضاء على الفقر المدقع من خلال منح الأفراد فرصة لتمويل الاستثمارات التي ستؤدي إلى أعمال مدرة للدخل، أو مزيد من التعليم والتدريب على المهارات أو الحصول على سكن افضل، قد يمكن الشمول المالي من الحصول على التمويل للمزارعين ليستطيعوا الاستثمار في المعدات، وتمكنهم المعرفة الزيادة غلة المحاصيل ذات الصلة بالهدف المرسوم، يجب أن يتمتعوا بحقوق متساوية في الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك التمويل الأصغر المتمثل في الائتمان الرسمي الذي يتخذ أشكالاً من الرهون العقارية، وقروض الطلاب، وبطاقات الائتمان والائتمان الاستهلاكي والتمويل الأصغر لأصحاب (حسين، 31: 2022)



2. ضمان وتعزيز الأمن الغذائي، وتوافر الغذاء للحد من الجوع، فإن التمويل الزراعي مهم للغاية بالنسبة للبلدان النامية، حيث يتم استبعاد العديد من صغار المزارعين والمهمشين من النظام المصرفي الرسمي في العديد من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قد يكفل نهج التمويل الزراعي الشامل، توفير الأمن الغذائي، ويحد من الجوع لتحقيق النمو الشامل (Islam, 2015:4)

3. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم يعتمد تحقيق التعليم الجيد على قدرة الأشخاص على الاستثمار في فرص التعلم، إذ تظهر الأبحاث أن القروض الصغيرة قصيرة الأجل والمنتجات المالية وخدمات الخصم المباشر يمكن أن تساعد الأسر على دفع نفقات مثل الرسوم الدراسية (النصراوي, 2021:15)

4. توزيع التكلفة بمرور الوقت يمكن للمرأة الوصول إلى الائتمان وأن يكون لها مساهمة أكبر في ميزانية الأسرة، مما سيساعد في تقليل عدم المساواة بين الجنسين، مثل الحصول على الائتمان الذي يمكن المرأة لتأكيد قوتها الاقتصادية، إن النساء في أمس الحاجة لغرض الوصول إلى مثل هذه الخدمات مقارنة بالرجال لأنهن أكثر عرضة من الرجال للعمل لحسابهن الخاص فإن تزويد النساء بالخدمات المالية المباشرة سيمكنهن من السيطرة بشكل أكبر على شؤونهن، والاستثمار في صحة أطفالهن وتعليمهم.

رابعاً: التحديات والعوائق التي تواجه الشمول المالي

على الرغم من الجهود الضخمة التي تبذلها الدول، ممثلة بشكل أساسي في قطاعها المصرفي، سواء عبر البنوك المركزية أو التجارية، لتعزيز وتنسيق الشمول المالي، ولتوطيد أواصر التعاون ونشر الثقافة المصرفية، من خلال طرح وإتاحة كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع مُستخدمة قنواتها المصرفية والمالية الرسمية وبكل ما يمكن أن يتيح ذلك من خلال تحقيق الاستقرار المالي وزيادة نصيب الأفراد في القطاع الرسمي، ومن ثم توفير السيولة لتمويل المشروعات القومية العملاقة، أو حتى المشروعات الصغيرة أو المتوسطة فإن القطاع المصرفي مازال يعاني الكثير من المعوقات والتحديات، وخصوصاً في الدول النامية، وفي مسح استقصائي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 ، حول سؤال للبالغين ممن ليست لديهم حسابات مصرفية في أي من



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكاميل العلوم الإدارية
والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار

18 نيسان 2024

المؤسسات المالية عن الأسباب وراء ذلك، ذهب ثلث المستقصيين إلى أن السبب الأكثر شيوعاً يرجع لعدم امتلاكهم لأموال تستدعى استخدام حساب بل ذهب البعض منهم إلى أنه السبب الوحيد. بينما أشار ربعهم تقريباً إلى أن التكلفة وبعد المسافة يمثلان سببين رئيسيين لعدم امتلاكهم لحسابات مصرفية، فيما أعرب البعض الآخر، وبنسبة قد تصل أيضاً للربع إلى أن السبب في ذلك يرجع لامتلاك أحد أفراد الأسرة بالفعل لحساب مصرفي، وبالتالي الاكتفاء بذلك الحساب. أما انعدام الثقة في النظام المالي أو عدم امتلاك المستندات المطلوبة (عطية، 379: 2021).

وهناك العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه الشمول المالي ومنها :

1. **استقرار الاقتصاد الكلي** : يمكن أن يكون لاستقرار الاقتصاد الكلي تأثير كبير على الشمول المالي، إذ يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى أزمات مالية و إلى الحد بشكل كبير من توفير الائتمان والخدمات المالية والمصرفية الأخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك للأفراد غير الأثرياء حيث تحاول البنوك استعادة الوضع السابق، نسب رأس المال التنظيمي الخاصة بهم عن طريق تقليص الائتمان ، وخاصة للمقترضين الذين يعتبرون موضوعات ائتمانية أكثر خطورة، (Rojas-Suarez,2016: 12).

2. **العوامل التي يحركها السوق** : تشمل العوامل التي يحركها السوق جوانب مثل تكاليف صيانة عالية نسبياً المرتبطة بالودائع أو القروض الصغيرة، ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية في المدن الصغيرة وأيضاً في المناطق الريفية، نقص في بيانات الائتمان أو الضمانات القابلة للاستخدام، وعدم وجود نقاط وصول ملائمة، فضلاً عن عدم وجود بيانات الائتمان والسجلات المالية الموثوقة مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم تناسق المعلومات Yoshino & (Morgan,2017: 7).

3. **الحوافز المتعلقة بالبنية التحتية** : إذ تشمل الحوافز المتعلقة بالبنية التحتية الافتقار إلى الوصول إلى أنظمة المدفوعات والتسوية الآمنة والموثوقة، محدودية التوافر للاتصالات الهاتفية الثابتة أو المحمولة، و التوافر المحدود لوسائل النقل المريحة إلى فروع البنوك أو أجهزة الصراف الآلي، إذ يمكن أن تسبب مشاكل عديدة خاصة في البلدان النامية، وايضا حددت دراسات عديدة الافتقار إلى وسائل النقل المريحة كعائق مهم أمام الوصول إلى الخدمات المالية .



4. الوضع الاقتصادي للأسر : تزداد احتمالية البحث عن الخدمات المصرفية مع زيادة المستوى الاقتصادي للأفراد والأسر، فمن الواضح أن مستويات الدخل المرتفعة تترجم إلى مستويات عالية من الشمول المالي كلما زاد دخل الأفراد كلما زادت إمكانية الحصول على خدمات مالية لمساعدتهم على إدارة شؤونهم المالية بشكل أفضل (Njuguna, 2015: 13)
5. انخفاض الوعي المالي : يؤدي الافتقار إلى المعرفة المالية (الإدارة والإجراءات والأدوات) في بيئة تتسم بإجراءات تطبيق معقدة للقروض المصرفية وتكاليف التمويل المرتفعة (أسعار الفائدة وتكاليف المعاملات وما إلى ذلك) إلى ضرر كبير بالشركات الصغيرة والمتوسطة، Ibadoghlu, (2018:15).

المبحث الثالث: واقع مؤشرات الشمول المالي في العراق

يسعى البنك المركزي إلى زيادة مستوى الشمول المالي داخل البلد وذلك عن طريق مجموعه من الإجراءات التي اتخذها لتحقيق هذا الهدف لأجل ان يكون هناك عدد أكبر من الجمهور داخل النظام المالي والاتجاه نحو التبادل الالكتروني بدلاً من التبادل النقدي، لذلك فإن الشمول المالي يرتبط ارتباطاً طردياً مع التطور التكنولوجي .

مع ذلك لابد من تحليل سلوك أبعاد ومؤشرات الشمول المالي وذلك لمعرفة مدى استجابة الأخير للمبادرات التي قام بها البنك المركزي العراقي، مع الوقوف على أبرز العقبات التي تعترض هذه المؤشرات من اجل وضع الحلول المناسبة لها.

اولاً : تطور بيانات الشمول المالي

1. تطور اعداد الصرافات الآلية : شهد الانتشار المصرفي لماكينات الصراف الآلي في العراق تطوراً ملحوظاً بين الأعوام (2020- 2022) إلا أنه أغلب التطورات التي حصلت في أعداد الصراف الآلي في العراق ليس بمستوى الطموح، بالرغم من مساعي البنك المركزي العراقي في حث العديد من المصارف على توفير أجهزة الصراف الآلي



جدول (1) تطور اعداد الصراف الالي ATM للمدة (2018-2022)

المتغيرات السنة	اعداد ATM	نسبة التغير
2018	865	-----
2019	1014	17.22
2020	1340	32.15
2021	1566	16.86
2022	2223	41.95

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على

البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية السنوية (2018-2022) .
على الرغم من تطور أعداد الصرافات الآلية في عام 2022 التي بلغت نسبة التغير عدد ATM فيها
الى عدد السكان (100,000) نسمة (41,95), فإن انتشارها مقتصر على المولات والمركز التجارية
وبعض الدوائر الحكومية ومقرات فروع المصرف, ولا توجد أجهزة منتشرة في المناطق العامة,
ولكن مع استمرار التحسن الأمني في العراق, والمتزامن مع جهود البنك المركزي العراقي في
تشجيع المصارف على فتح أكبر عدداً ممكناً من أجهزة الصراف الآلي, فإن هذه النسبة من المتوقع
ان تزداد في المدة القادمة (تقرير الاستقرار المالي, 2022: 153) .

2- تطور أعداد الفروع : يعاني العراق عموماً من ضعف في الانتشار المصرفي على مساحته وذلك
بسبب عدم توفر البنية التحتية اللازمة لبناء نظام مصرفي رصين يساهم في تطوير وتقديم الخدمات
المصرفية المناسبة لتحقيق أهداف الشمول المالي من خلال الجدول يلاحظ ان الانتشار الجغرافي
للمصارف إلى مساحة العراق قد سجلت انخفاضاً على الرغم من تشجيع البنك المركزي بفتح العديد
من الفروع على مساحه العراق الا انها تبقى نسبته منخفضة بسبب أن نمو السكان أكثر من نمو عدد
الفروع (النصراوي, 2021: 79)

جدول (2) تطور عدد الفروع المصارف للمدة (2018-2022)

المتغيرات السنة	عدد فروع المصارف داخل العراق	معدل النمو	عدد السكان	نسبة التغير
2018	857	----	38,200	----
2019	881	0.028	39,300	0.029
2020	884	0.003	40,150	0.022
2021	904	0.022	41,190	0.025
2022	876	(0.03)	42,414	0.029

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على



البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية السنوية (2018-2022).
من خلال الجدول نلاحظ عام 2020 قد شهد القطاع المصرفي زيادة بسيطة في عدد فروع
المصارف، حيث بلغ عدد الفروع (884)، بالمقارنة مع (881) فرعاً في عام 2019 وعلى الرغم
من الزيادة في أعداد الفروع إلا أنها لا تلبي الطموح، والعراق بحاجة إلى فروع مصرفية أكثر بغية
وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان.

الا انه عند مقارنة مع عام 2022 سوف نلاحظ انخفاضاً في عدد الفروع حيث يعود السبب لعدم
توفير البنية التحتية المطلوبة لبناء جهاز مصرفي رصين يساعد على تطوير الاقتصاد الامر الذي
يتسبب في صعوبة كبيرة للحصول على الخدمات المصرفية .

3- تطور أعداد الحسابات المصرفية لدى المصارف : إن الزيادة التي تحصل في عدد
الحسابات المصرفية والبطاقات والمحافظ الالكترونية تعد تطوراً وتوسعاً في حجم الشمول المالي .
وان الخطوة الأولى نحو الشمول المالي هي: فتح حساب مصرفي، ومن ثم فإن الزيادة في عدد
الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية مما يعني هنالك توسع في الشمول
المالي، فقد شهدت المحافظ الإلكترونية نمواً بنسبة (40%) في عام 2022 وكان هنالك زيادة بنسبة
(8.7%) في عدد البطاقات الإلكترونية في عام 2022 مقارنة بعام 2021 بالإضافة الى ان هنالك
ايضاً زيادة في عدد الحسابات المصرفية بنسبة (31.3%) عام 2022 مقارنة بعام 2021 وان هذه
النسبة تعد جيده جداً وتشهد نموً سريعاً وكبيراً (البنك المركزي العراقي، 2022: 133). والجدول
الآتي يوضح ذلك.

جدول (3) عدد حسابات الودائع وعدد البطاقات والمحافظ الالكترونية

الحساب	نوع الحساب	2018	2019	نسبة التغير	2020	نسبة التغير	2021	نسبة التغير	2022	نسبة التغير
عدد الحسابات المصرفية	عدد حسابات الودائع	23,202	83,612	2.6	186,036	1.2	191,955	0.03	226,223	0.1

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكاميل العلوم الإدارية
والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار



18 نيسان 2024

عدد حسابات التوفير	317,835	1,446,969	3.5	3,489,040	1.4	3,915,175	0.1	4,999,188	0.2
عدد الحسابات الجارية	773,759	1,153,037	0.4	1,981,826	0.7	2,016,322	0.01	2,914,652	0.4
عدد البطاقات المدينة	872,894	1,460,891	0.9	2,811,503	0.9	5,083,997	0.8	5,430,434	0.06
عدد البطاقات الدائنة	22,067	38,883	0.7	46,469	0.1	50,927	0.09	61,320	0.2
عدد المحافظ الالكترونية	271,906	403,797	0.4	1,226,235	2.03	2,107,265	0.7	2,970,390	0.4

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط,, (2018-2022)

- **عدد نقاط البيع** : يعد عدد نقاط البيع وسيلة للوصول الى الخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت و اقل تكلفة وفوائد نقاط البيع هي: زيادة المبيعات، وتقليل المخاطر، وحفظ رأس المال، والاستثمار بعمليات مالية آمنة وموثوقة، وسهولة التدقيق والمتابعة الإلكترونية من قبل المستفيدين من عمليات الدفع الالكتروني. نقاط البيع هي اجهزه خاصة موصولة بشبكة المصرف موضوعة تحت تصرف صاحب المحل التجاري إذ تقوم الأجهزة بالتأكد من مدى كفاية رصيد صاحب البطاقة للوفاء بمشترياته ومن ثم اصدار ايصال بإتمام عملية السداد ويجري الخصم من حساب العميل و اضافته إلى حساب المحل وهي تستخدم للشراء فقط (ياس، 71:2022)، إذ تعد زيادة خدمات البيع والدفع الإلكتروني من الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادتها وذلك لأجل إدخال أكبر عدداً ممكناً من الأفراد داخل النظام المالي ومحاولة زيادة العمليات داخل النظام المالي واستخدام



أدوات الدفع الإلكتروني، والتخلص من التعامل بالنقد إذ يتضح معظم الشركات تتدخل في نقاط البيع POS فإن انتشارها على مساحة العراق قد زاد إذ سجلت ارتفاعاً ملحوظاً فبعد ما كانت (2200) جهازاً عام 2018 ارتفعت الى (10178) جهازاً عام 2022، ولكن رغم هذا الارتفاع ما زال الانتشار في خدمات البيع بالتجزئة بسيطاً جداً بسبب إن أغلب الأسواق التجارية والمحلات تتعامل بالنقد وليس بأجهزة (POS) لعدم انتشار هذه الثقافة وتركزها حالياً في العاصمة بغداد دون نشرها في المحافظات، ومن المتوقع خلال العام توسيع العمل بها، علماً أن معدل التغيير ما بين 2021-2022 في عدد نقاط POS (بلغ 28.6%) وهي نسبة جيدة، وكذلك الحال فيما يخص أجهزة الدفع الإلكتروني POC فقد زادت أعدادها من (6625) عام 2018 الى (17610) عام 2022، ولكن مع استمرار جهود البنك المركزي العراقي في تشجيع المصارف على فتح أكبر عدداً ممكناً من هذه الأجهزة فإن هذه النسبة من المتوقع أن تزداد خلال المدة القادمة لأجل تقديم افضل الخدمات إلى الجمهور وهذا بدوره يساعد في زيادة الافراد الذين يدخلون في النظام المالي وزيادة مستوى الشمول المالي الذي هو الهدف الرئيسي للبنك المركزي العراقي (تقرير الاستقرار المالي، 2022: 128). وجدول (4) يوضح ذلك

جدول (4) عدد أجهزة ال (POS و POC)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير
عدد أجهزة POS	2200	2226	75404	8329	10718	28.6%
عدد أجهزة POC	6625	11677	13796	14704	17610	19.7%

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات النشرة الاحصائية للسنوات (2018-2022).

ثانياً : تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2018-2022)

تعد مؤشرات الشمول المالي من أهم أدوات التحليل التي اتخذها البنك المركزي و المؤسسات المالية التي تقدم تحليلاً دقيقاً لواقع عمل القطاع المصرفي في البلدان النامية والمتقدمة استناداً على قاعدة البيانات المالية وديمغرافية سكانية، وفي هذا الإطار اتخذ صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية ومجموعة العشرين و المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء دوراً نشيطاً في جمع البيانات ووضع المعايير من أجل تحسين الشمول المالي وطرق قياسه. ونظراً لأهمية الموضوع فقد بادرت حوالي (60) دولة باتخاذ خطوات لإنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي أو إصدار تشريعات تنظم عملية الانشاء، رافق ذلك إنضمام أكثر من (122) مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول



المالي والتزام أكثر من (47) دولة من دول العالم النامي بإعلان مايا (Maya Declaration) لتعزيز الشمول المالي (فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2: 2015)، يعتمد البنك المركزي العراقي على بعدين لغرض تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق، هما بعد الوصول، وبعد الاستخدام، اما البعد الثالث الجودة ولا يمكن تطبيقه حيث تم استبعاده بسبب عدم توفر المعايير والبيانات، الجدول (5) يوضح اهم المؤشرات الفرعية للشمول المالي في العراق.

1- مؤشر بعد الوصول

هذا المؤشر يعتمد على مجموعة من المتغيرات والتي تشير الى قدرة الشركات والافراد للوصول للخدمات المالية والمصرفية المقدمة كما ان ابرز تلك المتغيرات ما يأتي:

جدول (5) المؤشرات المعتمدة لحساب المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق

المتغير	البعد
الكثافة المصرفية و الانتشار المصرفي	الوصول
عدد الصرافات الالية ATM \ عدد البالغين	
عدد ATM \ كم 2	
عدد الفروع \ كم 2	الاستخدام
حجم القروض \ الناتج المحلي الإجمالي	
حجم الودائع \ الناتج المحلي الاجمالي	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي

أ- الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية

بالرغم من سعي البنك المركزي العراقي في الفترة الاخيرة لفتح العديد من المصارف الجديدة أو فتح فروع للمصارف الحالية الحكومية او الاهلية، واطلاق مبادرة الشمول المالي ولكن لا يوجد نمو يلبي الطموح، حيث كانت نسبة الانتشار المصرفي، والكثافة المصرفية، دون المستوى المقبول، وعند مقارنة تلك النسب مع البلدان المجاورة او العربية نجد العراق متأخراً جداً بسبب ان تلك النسب لم تصل الى المستوى المطلوب، لو ننظر الى الانتشار المصرفي خلال مدة البحث من سنة (2022-2018) والتي تنتج عن قسمة عدد فروع المصارف على اجمالي عدد السكان، يتضح من الجدول (6) انه لم يكن هنالك تطور ملحوظ خلال مدة البحث في زيادة عدد فروع المصارف تتناسب مع نمو



السكان، اذ بلغت النسبة في عام 2018 (2.24)، وفي سنة 2022 بلغت النسبة (2.07) والتي تعد ادنى نسبة خلال سنوات البحث، كما هو الحال عليه بخصوص عدد الفروع للمصارف التي شهدت انخفاض ملحوظ، ولو اردنا تحليل سبب النسب المتدنية رغم محاولة البنك المركزي تعزيز الشمول المالي لوجدنا السبب يعود للوضع الاقتصادي والسياسي غير المستقر الذي يمر به البلد، حيث انه تم ملاحظة انخفاض نسبة فروع المصارف وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا ان مؤشر الكثافة المصرفية ما زال مرتفع اذ بلغ (48.22) لكل فرع في عام 2022 بعد ان كان يغطي (45.56) الف نسمة للفرع في عام في عام 2021 وفي المقابل حدث انخفاض في مؤشر الانتشار المصرفي حيث بلغ (2.07) في عام 2022 بعد ان كان (2.19) في عام 2021 اذ يعود هذا الانخفاض الى انسحاب بعض المصارف من السوق العراقي، والجدول (6) يوضح ذلك .

جدول (6) الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية للمدة ((2018-2022))

المؤشر السنة	عدد السكان الف نسمة (1)	عدد فروع المصارف داخل العراق * (2)	الكثافة المصرفية* (2\1) (3)	نسبة التغير للكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي** (4)	نسبة التغير لانتشار المصرفي
2018	38,200	857	44.57	----	2.24	----
2019	39,300	881	44.60	(0.06)	2.24	0
2020	40,150	884	45.42	1.8	2.20	(0.02)
2021	41,190	904	45.56	0.3	2.19	(0.4)
2022	42,248	876	48.22	5.8	2.07	(5.4)

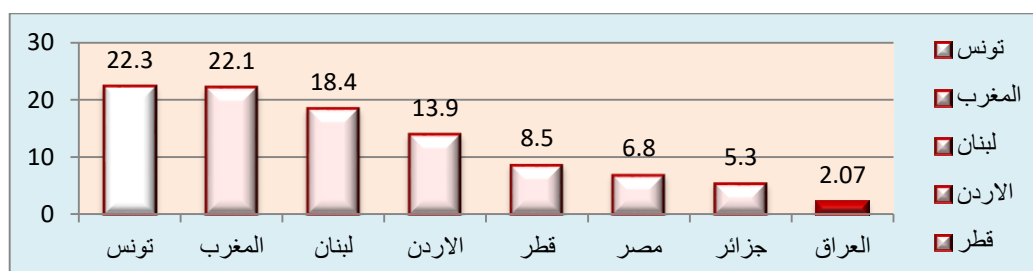
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية السنوية (2018-2022)
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث .
- * تم احتساب عدد فروع المصارف العاملة بالعراق فقط
- ** الكثافة المصرفية = عدد السكان (ألف نسمة) \ عدد الفروع
- *** الانتشار المصرفي = عدد الفروع \ عدد السكان (100,000) نسمة

وعند المقارنة بين العراق وبعض الدول العربية الأخرى فيما يتعلق بانتشار عدد فروع المصارف، يظهر أن العراق بحاجة كبيرة إلى زيادة في اعداد الفروع وانتشارها، كما في الشكل (1)، الذي يوضح أن نسبة عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ في العراق بلغت (3.9%)، وهي الأدنى بين الدول العربية المقارنة .



شكل (1) عدد فروع المصارف لكل (100 ألف) بالغ لعام 2021



المصدر: البنك المركزي، تقرير الاستقرار المالي، 2022: 127

ب- الانتشار المصرفي لمكينات الصراف الآلي (ATM)

ان انتشار ماكينات الصراف الآلي يعد أحد أهم مؤشرات الشمول المالي، ومن خلال سنوات البحث الممتدة من (2018-2022) شهد العراق تطوراً ملحوظاً في ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي، وحسب الجدول (7) بلغت نسبة الانتشار المصرفي لسنة 2018 (3.81) كما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (865) جهاز في جميع أنحاء العراق، وبعدها أخذت النسبة في الارتفاع، ولكن انخفضت النسبة في سنة 2019 ويعود السبب في ذلك الى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد، ومن الجدير بالذكر بعد ان كانت النسبة في سنة 2019 (4.59) بواقع عدد أجهزة (1014)، ثم ارتفعت الى (9.31) سنة 2022، على الرغم من الزيادة في اعداد الصراف الآلي الا انه يجب على المصارف والشركات توفيرها في مواقع عامة ومناطق نائية، وكذلك يجب ان تتخذ الحكومة والجهات المعنية اجراءات لتعزيز الوعي المالي وزيادة التوعية والتثقيف المالي للأفراد والشركات حول فوائد استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية.

جدول (7) الانتشار المصرفي لمكينات الصراف الآلي في العراق للمدة (2018-2022)

المؤشر السنة	عدد ATM (1)	عدد البالغين الف نسمة (2)	نسبة الانتشار لمكينات الصراف الآلي * 2\1	نسبة التغير
2018	865	22,696	3.81	----
2019	1014	22,090	4.59	0.20
2020	1340	22,668	5.91	0.29
2021	1566	23,255	6.73	0.14
2022	2223	23,870	9.31	0.38

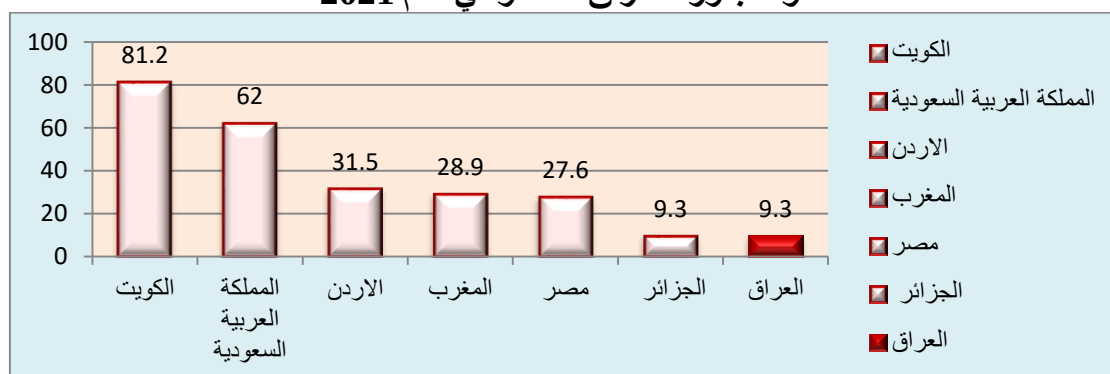
– البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية (2018-2022).



- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث .

* نسبة الانتشار لماكينات الصراف الآلي = عدد ماكينات الصراف \ عدد البالغين 100 الف نسمة
الا انه اغلب التطورات التي حصلت في أعداد الصراف الآلي في العراق ليس بمستوى الطموح
وهي نسب منخفضة مقارنة مع الدول العربية الأخرى، وهذا يستدعي قيام المصارف بزيادة اجهزة
الصراف الآلي لإيصال خدماتها للجمهور بسهولة وباقل التكاليف وبالتالي سيزداد مستوى الشمول
المالي، والشكل البياني التالي يبين نسبة الانتشار لماكينات الصراف الآلي لعدد من الدول العربية
والمجاورة.

شكل (2) نسبة الانتشار لماكينات الصراف الآلي لكل (100 الف) بالغ في عدد من الدول العربية
والمجاورة للعراق كما هو في عام 2021



المصدر : الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5>

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 5 \ 3 \ 2024

يوضح الشكل (2) وبالرغم من تحقيق نسب متطورة قياساً بالسنوات السابقة وخصوصاً سنوات
البحث حيث كانت اعلى نسبة سنة 2021 التي بلغت (6.7%) ، لكنها تبقى نسبة قليلة مقارنة بالدول
العربية والمجاورة للعراق، حيث حققت الكويت نسبة (81.2%) ، فيما جاء العراق بالمرتبة الأخيرة
مقارنتها بالدول الأخرى، وبالرغم من مساعي البنك المركزي العراقي في حث العديد من المصارف
على توفير أجهزة الصراف الآلي الا انه معظم هذه الأجهزة موجودة في المولات والمراكز التجارية
وفي بعض الدوائر الحكومية ومقرات فروع المصارف ولا توجد اجهزه منتشرة في المناطق العامة



ت. الانتشار الجغرافي لفروع المصارف واجهزت الصراف الآلي داخل العراق للفترة من (2022-2018)

ورغم ما شهده العراق من انتشار في تلك الأجهزة من (2018-2022)، ولكن يعاني البلد من انخفاض واضح جداً في تقديم تلك الخدمات، حيث يعود السبب في ذلك لضعف الجهاز المصرفي بصورة عامة لعدم توفر البنية التحتية المطلوبة لبناء جهاز مصرفي رصين يساعد على تطور الاقتصاد الأمر الذي تسبب في صعوبة كبيرة للحصول على الخدمات المصرفية، مما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة في الشمول المالي.

جدول (8) الانتشار الجغرافي لفروع المصارف واجهزة الصراف الآلي في العراق للمدة (2022-2018)

المؤشر السنة	عدد فروع المصارف داخل العراق ** (2)	عدد ATM (5)	عدد الفروع لكل 1000 مربع	نسبة التغير لعدد الفروع	عدد ATM لكل 1000 مربع	نسبة التغير لعدد ATM
2018	857	865	1.97	----	1.99	----
2019	881	1014	2.03	0.03	2.33	0.17
2020	884	1340	2.03	0	3.08	0.32
2021	904	1566	2.07	0.01	3.59	0.16
2022	876	2223	2.01	(0.02)	5.10	0.42

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية السنوية (2018-2022)
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء
- * تبلغ مساحة العراق 435,052 كم²
- ** تم احتساب عدد الفروع المصارف العاملة بالعراق فقط

ومن خلال الجدول (8) الذي وضع الانتشار الجغرافي لماكينات الصراف الآلي وفروع المصارف قد سجلت نسب منخفضة السبب في ذلك انخفاض عدد اجهزة الصراف الآلي وفروع المصارف قياساً بمساحة العراق, اذ شهدت نسب اجهزة الصراف الآلي خلال مدة البحث تطوراً اذ بلغت النسبة في سنة 2018 (1.99) وهي ادنى نسبة بسبب الظروف الاقتصادية للبلد، اما اعلى نسبة فتحققت سنة 2022 بواقع (5.10) بواقع اجهزة مقدارها (2223)، ومن الجدير بالذكر ان اغلب الاجهزة منتشرة في الاماكن التجارية الرئيسية وفروع المصارف المعنية، بسبب انعدام الوعي والثقافة المالية



والمصرفية، أو قد يكون ذلك لدواعي أمنية، كذلك انخفاض التعامل بالبطاقات الالكترونية من قبل الافراد والاعتماد على التعامل اليدوي، مما لا شك فيه ان التعامل بتلك الاجهزة لغاية الوقت الحالي ينحصر بصورة كبيرة على المتعاملين من الموظفين الموطنة رواتبهم في الأغلب ، والمتقاعدين كون استلام الراتب عن طريق البطاقات الالكترونية .

اما الانتشار الجغرافي لعدد فروع المصارف حيث لم يكن هنالك تطور خلال مدة البحث وكانت النسبة في سنة 2018 قد بلغت (1.97) ، ومن ثم حققت ارتفاع طفيف وتحققت اعلى نسبة 2021 لتبلغ (2.07) ، بعدها انخفضت تدريجياً تصل الى (2.01) خلال مدة البحث سنة 2022، يعود هذا الانخفاض الى انسحاب بعض المصارف اضافة الى ارتفاع عدد السكان بمعنى ان نسبة الانتشار المصرفي لم تتعد (2) مصرف لكل الف كيلو متر مربع وهي نسبة منخفضة .

2- مؤشرات بعد استخدام الخدمات المصرفية

يعد هذا المؤشر الثاني لقياس مستوى الشمول المالي وامكانية استخدام البالغين للخدمات المالية والمصرفية ، كما يعتمد المؤشر هذا على عدد من المتغيرات الفرعية، والتي من بينها حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي، وحجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي، والتي يطلق عليها مؤشر العمق المصرفي للقروض ، كما تم استبعاد المتغيرات الأخرى بسبب عدم توفر بيانات دقيقة وحقيقية تخص تلك المتغيرات، واهمها العمق المصرفي حيث يبين مستوى تطور الوساطة المصرفية من خلال سهولة الوصول الى المصرفية، وانخفاض تكلفتها والتوسع في المؤسسات والادوات المصرفية المختلفة التي تسهم في دعم عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية ويتم قياس العمق المصرفي بمؤشرات فرعية.

أ- **مؤشر العمق المصرفي للقروض** : يوضح هذه المؤشر نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يوضح التطور الحاصل في النظام المصرفي المتمثل بتقديم الخدمات المصرفية والمالية بسعر منخفض التكلفة وبصورة مستدامة، حيث اتضح حصول تطور وان كان دون مستوى الطموح، اذ سجلت نموا خلال مدة البحث بعد ان كانت في سنة 2018 (5.23 %) وهي ادنى نسبة تم تسجيلها خلال مدة البحث، ومن خلال الجدول (9) نلاحظ ان نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من



(9.8%) في عام 2021 الى (9.1%) في عام 2022. ويعزي هذا الانخفاض إلى ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (27.1%)، وهي نسبة أعلى من الزيادة في الانتمان المقدم للقطاع الخاص والبالغة (18.3%) خلال المدة نفسها، ويوضح الجدول العمق المصرفي في العراق.

جدول (9) مؤشر العمق المصرفي في العراق للمدة (2018-2022)

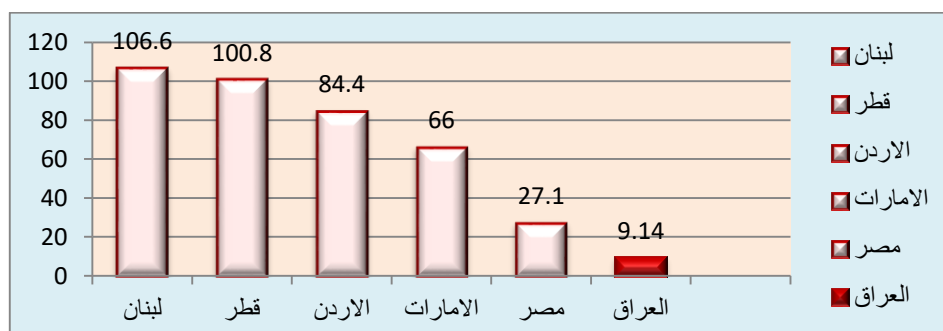
السنة	القروض للقطاع الخاص (1)	الودائع للقطاع الخاص (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (3)	مؤشر العمق المصرفي (القروض (3) / الودائع (2))	نسبة التغير للعمق المصرفي للودائع	مؤشر العمق المصرفي % الودائع	نسبة التغير للعمق المصرفي للودائع
2018	20,216,073	27,364,385	254,870,184	7.93	----	10.74	----
2019	21,042,213	30,708,684	262,917,150	8.00	0.09	11.68	8.8
2020	25,866,652	35,920,533	198,774,325	13.01	0.5	18.0	0.6
2021	29,578,293	43,243,055	301,152,818	9.82	(0.2)	14.35	(0.2)
2022	35,016,909	54,893,772	383,064,152	9.14	(0.06)	14.33	(0.001)

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي , نشرة الاحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية السنوية (2018-2022) .

وعند مقارنة النسب المتحققة في العراق مع عدد من الدول العربية نجد ان العراق كان في المركز الاخير، وقد سجل أدنى نسبة بين عدد من الدول العربية في حجم القروض الى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب منح القروض من قبل المصارف بفائدة عالية فضلاً عن الاجراءات الصعبة التي تطلبها المصارف وايضاً يوجد تفضيلات بعض الشركات الكبيرة على الصغيرة، بينما حصلت لبنان في المقدمة قد حققت أعلى نسبة لعام 2022 إذ بلغت (106.6%)، وعلى الرغم من محاولات البنك المركزي في منح قروض دون فوائد لا انه تلك القروض لا تتناسب مع حجم السكان، لذلك لا بد للبنك المركزي العراقي من تفعيل قطاع الائتمان الذي يعد بدوره مهماً جداً لتشغيل العديد من طبقات المجتمع الفقيرة والمهمشة .



شكل (3) حجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول العربية والمجاورة للعراق لعام 2022



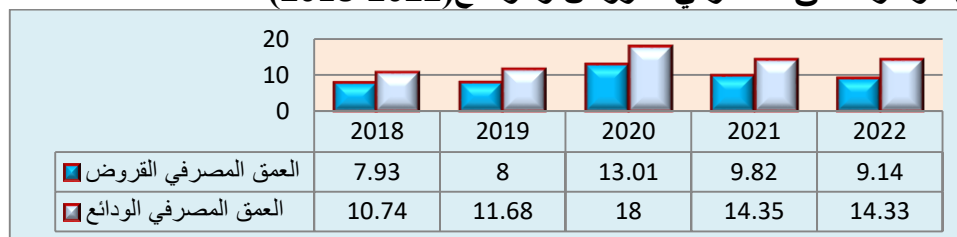
المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للمزيد من تفاصيل الاطلاع على الرابط

<https://data.worldbank.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 5/3/2024

ت - مؤشر العمق المصرفي للودائع : اما بخصوص مؤشر حجم الودائع الى اجمالي الناتج المحلي الذي يوضح مدى تطور الخدمات المصرفية والمالية المقدمة من قبل المصارف وبتكلفة معقولة وبشكل دائم، يتضح وجود تطور مقبول قياساً للوضع الاقتصادي للبلد ولكن دون مستوى الطموح، حيث سجلت سنة 2018 (10.74%)، كما ارتفعت النسبة تدريجياً الى ان وصلت الى (18.0%) في سنة 2020، بعدها سجلت انخفاضاً طفيفاً لغاية سنة 2020 لتصل الى (14.33%) ، والسبب في ذلك يعود للزيادة في حجم الودائع التي تكون اقل من الزيادة الحاصلة في حجم الناتج المحلي الاجمالي، اضافة الى ذلك ضعف ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي بسبب الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بدخول عصابات داعش الارهابية وانخفاض اسعار النفط، وفي سنة 2020 حققت اعلى معدل بواقع (18.07%).

شكل (4) مؤشر العمق المصرفي للقروض وللودائع (2018-2022)



المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (9)



ثالثاً: بناء المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق

يعد المؤشر التجميعي انعكاساً لمدى التقدم الحاصل في مستوى الشمول المالي، وذلك من طريق استخدام مجموعة مؤشرات تأخذ قيماً وأوزاناً مختلفة لأجل الوصول إلى النتيجة النهائية التي تحدد مدى زيادة أو نقصان مؤشر الشمول المالي، وهناك طرائق متعددة لقياس المؤشر التجميعي للشمول المالي لذلك سيتم اعتماد الأسلوب المستخدم وفق منظمة التحالف العالمي للشمول المالي لكونه الأنسب في التطبيق لحالة العراق وهي الطريقة نفسها التي يستخدمها البنك المركزي (البنك المركزي، التقرير الاستقرار المالي: 2020، 159)، ومن أجل بناء المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق لا بد من المرور بثلاث مراحل:-

1. تحديد القيم المستهدفة للمؤشر: تم تحديد القيم المستهدفة استناداً إلى القيم الممكنة تحقيقها في العراق لتعزيز الشمول المالي، والتي تحققت في دولة عربية قريبة لحالة العراق وسيتم إعطاء الرمز (V) لها.
2. تحديد الأوزان للمتغيرات: الأوزان تعكس أهمية المتغيرات الداخلة في قياس المؤشرات الفرعية للشمول المالي وهي الوصول والاستخدام، ويرمز لذلك (W)
3. تجميع المؤشرات الفرعية:- يتم في هذه الخطوة تجميع المؤشرات الفرعية في مؤشر واحد يمثل الشمول المالي في العراق، وتتراوح قيمة المؤشر بين الواحد والصفر، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد فإن هذا يعني وجود مستوى عالٍ من الشمول المالي، والعكس صحيح.

جدول (9) آلية احتساب المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2018-2022)

المتغير	2018 A1	الأوزان W	القيم المستهدفة V	المؤشر القياسي لكل متغير $X1=A1/V$	المؤشر القياسي لكل محور $\sum W \times X1$	أوزان متساوية لكل محور (w)	المؤشر التجميعي (w*D)2018
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	2.24	0.5	25	0.0896	0.0448	
	عدد ATM \ عدد البالغين (الف نسمة)	3.81	0.25	50	0.0762	0.0191	
	عدد الفروع 1000\ كم ²	1.97	0.13	25	0.0788	0.0102	0.5

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكاميل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار)



18 نيسان 2024

0.104		0.0096	0.0796	25	0.12	1.99	عدد \ ATM 1000 كم2	الاستخدام
		0.0837			1			
	0.5	0.0716	0.01432	75	0.5	10.74	حجم الودائع \%GDP	
		0.0529	0.1057	75	0.5	7.93	حجم القروض \%GDP	
		0.1245						
2019								
D2*ω	(ω)	D2=ΣW*X2	X2=A2\ V	V	W	A2	المتغير	الوصول
		0.0448	0.0896	25	0.5	2.24	نسبة الانتشار المصرفي	
		0.0218	0.091	50	0.25	4.59	عدد ATM \ عدد البالغين (الف نسمة)	
	0.5	0.0106	0.0812	25	0.13	2.03	عدد الفروع 1000 كم2 \	
0.109		0.0112	0.0932	25	0.12	2.33	عدد \ ATM 1000 كم2	الاستخدام
		0.0884			1			
		0.0779	0.1557	75	0.5	11.68	حجم الودائع \%GDP	
	0.5	0.0533	0.1067	75	0.5	8	حجم القروض \%GDP	
		0.1312			1			
2020								
D2*ω	(ω)	D3=ΣW*X3	X3=A3\ V	V	W	A3	المتغير	الوصول
		0.044	0.088	25	0.5	2.20	نسبة الانتشار المصرفي	
		0.0281	0.1122	50	0.25	5.91	عدد ATM \ عدد البالغين (الف نسمة)	
	0.5	0.0106	0.0812	25	0.13	2.03	عدد الفروع 1000 كم2 \	
0.152		0.0149	0.1232	25	0.12	3.08	عدد \ ATM 1000 كم2	الاستخدام
		0.0976			1			
		0.12	0.24	75	0.5	18	حجم الودائع \%GDP	
	0.5	0.0867	0.1734	75	0.5	13.01	حجم القروض \%GDP	

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكمّل العلوم الإدارية
والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار)



18 نيسان 2024

		0.2067			1			
2021								
الوصول	المتغير	A3	W	V	$X3=A3 \setminus V$	$D3=\sum W * X3$	(ω)	$D2 * \omega$
	نسبة الانتشار المصرفي	2.19	0.5	25	0.087	0.044		
	عدد ATM البالغين (الف نسمة)	6.73	0.25	50	0.134	0.034		
	عدد الفروع 1000\ كم2	2.07	0.13	25	0.082	0.010		
	عدد ATM \ 1000 كم2	3.59	0.12	25	0.143	0.017	0.5	
		1				0.105		
الاستخدام	حجم الودائع \GDP%	14.35	0.5	75	0.19	0.095		0.1325
	حجم القروض \GDP%	9.82	0.5	75	0.13	0.065	0.5	
			1			0.16		
2022								
الوصول	المتغير	A3	W	V	$X3=A3 \setminus V$	$D3=\sum W * X3$	(ω)	$D2 * \omega$
	نسبة الانتشار المصرفي	2.07	0.5	25	0.0828	0.0415		
	عدد ATM البالغين (الف نسمة)	5.10	0.25	50	0.204	0.051	0.5	
	عدد الفروع 1000\ كم2	2.01	0.13	25	0.0804	0.0104		
	عدد ATM \ 1000 كم2	5.10	0.12	25	0.204	0.0244	0.5	0.1419
		1				0.1273		
الاستخدام	حجم الودائع \GDP%	14.33	0.5	75	0.191	0.0955		



حجم القروض \GDP%	9.14	0.5	75	0.122	0.061
					0.1565

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (6,9,8)

من خلال الجدول نلاحظ هنالك ارتفاع في قيمة المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2018-2022) إذ يوجد ارتفاع في قيمة المؤشر التجميعي من (0.104) عام 2018 الى (0.1419) عام 2022, وعند مقارنة النسب المتحققة يبقى العراق يحقق نسباً متدنية قياساً بالدول المتطورة, حيث يعود السبب في ذلك لضعف تقديم الخدمات في القطاع المصرفي والمالي، وكذلك عدم وجود تنقيف بشكل رسمي للأفراد والشركات، لذلك يجب على البنك المركزي تطبيق استراتيجيات حديثة لغرض النهوض بواقع تقديم الخدمات للمواطن لينعكس على تعزيز الشمول المالي .

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

يتناول هذا المبحث الاستنتاجات التي توصل إليها البحث في المجالين: النظري والتطبيقي فكانت الاستنتاجات التطبيقية ذات صلة بالمعطيات والحقائق، التي جاءت بها الاختبارات الاحصائية للمخطط الفرضي المعتمد في الدراسة والاستنتاجات هي:

- (1) يضمن الشمول المالي تحسين القدرة المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع وتلبية احتياجاتها وكذلك فئة أصحاب الدخل المحدود وأصحاب المشروعات الصغيرة, كما أن حصولهم على منتجات مصرفية سيؤدي فيما بعد إلى إرتفاع دخولهم وخفض مستوى البطالة.
- (2) أظهر تحليل واقع أبعاد الشمول المالي المتفق للقطاع المصرفي مؤشرات ضعيفة لبعدي الوصول والاستخدام للخدمات المصرفية فقد بلغ مؤشر الوصول لعام 2022 بمستوى (0.1273) والمؤشر الاستخدام (0.1565) وعند مقارنتها مع الدول عربية كانت بعيدة جداً عن النسب المتحققة لدى الدول العربية .



3) ان نسبة الشمول المالي ماتزال دون الطموح في ظل المقارنة مع بعض الدول العربية, وكان عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين ضعيفة مما يشير الى لجوء المجتمع الى عدم الاقتراض من المصارف بسبب ارتفاع الفائدة .

ثانيا : التوصيات

توصل البحث إلى العديد من التوصيات الجوهرية للإدارات في المصارف قيد البحث والتي تسهم في تدعيم قدرتها التنافسية على مواجهة او تجنب الفشل المصرفي والتوصيات هي:

1) لابد من اهتمام إدارة المصارف سواء الحكومية أو الأهلية بالشمول المالي ووضع استراتيجيات سنوية وقصيرة الأجل لتنفيذ ما ورد بالاستراتيجية المركزية للسلطة النقدية, والقيام بفتح حسابات مصرفية وزيادة أعداد الصرافات الآلية والعمل على زيادة نقاط البيع كونها الأداة التي يعكس الوصول والاستخدام للشمول المالي .

2) ينبغي للبنك المركزي الإيعاز للمصارف بتخفيض كلف فتح الحساب والحد من الاجراءات الروتينية المعتمدة التي تؤدي في نهاية المطاف الى النفور من القطاع المصرفي والذهاب نحو القطاع غير الرسمي لسهولة الاجراءات .

3) من المفترض على المصارف عمل دعاية كبيرة جدا ومكثفة لغرض تسويق الخدمات كون اغلب المواطنين لا يمتلكون ثقافة مالية ليسوا فقط الذين لا يجيدون القراءة والكتابة بل الجزء الأكبر منهم لا يفهم الكثير من الاجراءات المصرفية وفوائدها وبالتالي ينعكس هذا ايجابا على المصرف بزيادة العائد وتثقيف المواطن لغرض الادخار والحصول على فائدة بدلا من الاكتناز في المنزل .

4) ضرورة قيام السلطة النقدية باعتبارها الجهة المسؤولة عن التنويع فرص زيادة الشمول المالي بمتابعة دقيقة لما خططت له ضمن المعالجات التي أعدتها لذلك .

المصادر

1. ياس, مصطفى نزار, " مؤشرات الشمول وأثرها في الأداء المالي : التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً(دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020", رسالة الى مجلس كلية



- الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال, 2022 .
2. حسين، حسن فالح، " دور الشمول المالي في تعزيز فعالية السياسة النقدية في العراق " رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم العلوم المالية والمصرفية , 2022 .
3. النصراوي, محمد عبد الأمير حسن, " اثر الشمول المالي في السيولة و الربحية المصرفية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2011_2_2019", قدمت الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد _جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية, 2021 .
4. عطية ,أشرف ابراهيم, " تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر", المجلة الدولية للفقہ والقضاء والتشريح, المجلد2, العدد2, 2021.
5. معتوق, سهير محمود وآخرون, " الشمول المالي ", المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, المجلد35, العدد1, 2021 .
6. العمري, ماسة, ابراهيم العدي, " واقع الشمول المالي حول العالم – مراجعة ادبية", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية, المجلد 39, 2023 .
7. الصائغ، وجد رفيق، " أثر محددات القطاع المالي على الشمول المالي في سورية ودول الجوار "، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (3)، المجلد 34، سورية، 2021.
8. البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية السنوية 2018_2022
9. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2020 .
10. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2022 .
11. Rojas-Suarez, L. (2016). Financial inclusion in Latin America: Facts and obstacles. Center for Global Development Working Paper, (439).



- 12.Njuguna, P. G. (2015). *The effect of financial services by Microfinance Institutions on financial inclusion in Kilifi, county Kenya* (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- 13.Ibadoghlu, G. (2018). Financial inclusion, financial literacy, and financial education in Azerbaijan.
- 14.Satya R. Chakravarty and Rupayan Pal, *Measuring Financial Inclusion: An Axiomatic Approach*, Indira Gandhi Institute of Development Research (IGIDR), Mumbai, India, March 2010 .
- 15.Sriram, M. S.," TALKING FINANCIAL INCLUSION IN LIBERALISED INDIA ", first edition, by Routledge Taylor and Francis Group London and New York,2018.
- 16.Yoshino, N., & Morgan, P. J. (2017). *Financial Inclusion, Regulation, and Education: Asian Perspectives*. Asian Development Bank Institute .
- 17.Islam, Ezazul," INCLUSIVE FINANCE IN THE ASIA-PACIFIC REGION: TRENDS AND APPROACHES ", Third International Conference on Financing for Development, Addis Ababa, Ethiopia, WP/15/07, July 2015.
- 18.<https://data.worldbank.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>